

ولأن الليبرالية تركز على الحريات المطلقة بما يصلح فقد عنت الأكرتيا بحالات
الإقصاء لا تخاف أكثر دوماً للتعاون الدولي من باقي الحركات الأخرى (الحريات العسكرية)
والأمن

ولأن الحريات الإقتصادية هي الأكثر أهمية على تحرير العلاقات الدولية، نجد أن
الليبرالية كانت الأكثر إصفاً من المدرسة الواقعية بالتعاون الدولي -

بالنسبة لليبرالية التي لها عدة مقاربات فبدأت من بين المقاربات النظرية التي
أهمها وأولها إصفاً بالتعاون الدولي.

محبس مقارنة "الإستقرار المهيمن" التعاون الدولي شرط يثبت شمس
بالهبة (نظرية القطب الواحد) هذا النظم الذي يدعم ويدفع ضرورة احترام
القوانين الدولية وفكرة تقاسم الموارد المجتمعية -

بالنسبة لمقاربة الإثمار الطبيعي وترى بأهمية التعاون الدولي وأن الإقتصاد
الدولي هو الأكثر دوماً لفكرة التعاون نظراً لوجود مصالح مشتركة كما أن هذه
النظرية تتركز مسبقاً وحوار المصالح المشتركة ولا تبحث فيما إذا كانت وحوارة
أم لا بل تحت عن الظروف التي من شأنها أن تؤدي لهذه المصالح إلى التعاون
كما ترى هذه المقاربة بأن تدخل المصالح في العلاقات الدولية وزيارة إعضاد
الدول على بعض البعض سيؤدي ذلك إلى تعزيز حالات السلام وتقليل حالات
الصراع واستخدام القوة العسكرية التي تهدد مصالح الدول جميعاً.

ونظراً لأن فكرة التقسيم ^{الدولي} للأعمال فإن القاطلة وحصيل أكبر منفعة ستكون من
الأكثر الميكاتومات دوماً للتعاون بين الدول الدولية خاصة وأن الإهتمام الطبيعي
يتيح أفضد فوائد ويؤدي من سرعة النمو بمساعدة ثورة المعلومات وقنوات الإتصال
التي تكسر الأكرتيا المجتمعات

كما ترى المدرسة الليبرالية (الجديدة) التي ظهرت مع نهاية القرن الماضي
أن هناك إمكانية لتطوير النماذج التعاون الدولي لزيارة كيفية الأمن والمصالح

المؤسسة الليبرالية والتعاون الدولي، وقد من أكثر المناسبات للراعية قبل عقد
الحالي التي أنشئت للعديد من المنظمات الفكرية، من ضمنها التعاون الدولي على شاكلته
نظرياً، الوطيفة الشاملة سنوات الأربعينات وبدايات الخمسينات، والوطنية
الجديدة حول نظرية الشامل الإقليمي سنوات الخمسينات، والسياسات ونظرياً اعتماد
المبادئ سنوات الستينات، هذه التصيغ والأسهامات الثلاث رضت بالحرة من
قبل الراحبة خاصة حول المنظمات القائمة بالتعايش والتفاهم من السياسة
الوطنية، وعلى التيق الرضا من الراحبة، رهب الليبرالية^١ إلى القول بأن المؤسسات
العالمية لديها القدرة الكامنة على مساعدة الدول على التعاون، وهي بهذا عرضت
الوجه المختلف من السياسة الوطنية الذي يشترط إمكانات التعاون الدولي، وقد
رؤى أكثر تفادلاً حول قدرة المؤسسات الدولية على مساعدة الدول، وتعميراً لتعاون
وعموماً مقصوداً اقتراضات المدرسة الليبرالية^٢ أن الأفراد كما الدول لهم
القدرة الكاملة لحل المسائل العالمية من حل خلال المحل المحلي وأن التعاون
الدولي بين الوحدات الدولية هو أمر لا بد منه ولا يمكن تجنبه الاستفاداً لمبدأ
بإلصاقه إلى ذلك مركز المدرسة الليبرالية على القائلين الآخرين من غير ذلك
الذين يدعون الدولة من جهة إلى التعاون كما يمكن التعاون معهم من جهة أخرى
ولأن السلام الديمقراطي يدعم بشكل مباشر فكرة التعاون وقد ركز عليه هذه
المدرسة بركزة على كونه شرطاً أساسياً للتعاون.^(٣)

زيارة على ذلك فإن المدرسة الليبرالية قد دعت بركزة إنشاء تشكيلات دولية
مفالة قادرة على ضمان العكسية المشتركة بين الدول وتكون أهد الوسائل الفعالة
للدفع نحو التعاون الدولي. (٣) نفس المرجع.

وهي بهذا أسعت إلى إنشاء مؤسسات فوق وطنية، كالمنظمات والمؤسسات
الإقليمية والدولية هي هذه الأخيرة التي ترمي في الليبرالية ضرورة أن تكون قائمة
على الشفافية والديمقراطية اللذان تُدعمان فقط من التعاون بين كل طرف الصريح.

١) op-cit.
٢) نذكر مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية ص ١٥٥.

أما الواقعية الحرة أو البيروقراطية فترتكز على شبهة النظام الدولي الذي يتسم بالقوة، هذه
الأخيرة التي تؤسس يداه التفكير بشأن التعاون الدولي، فالقوة لدى الواقعيين الحرة
هي حالة غياب الحكومة العالمية المركزية التي لا يمكننا أن نضمن على الحفاظ على باقي
الوحدات الدولية التي عبارة ما تكون هدفاً للأمان العفوي. وعلى هذا الأساس فقد طرح البيروقراطيون
التي فكرة أن القوي الدولية تحصل من تخفيف التعاون الدولي صعباً سبب عدم إمكانية
تنفيذ الإنفاقيات الدولية وحسبهم هناك حالة الهدوء تليها لها الدولة للتعاون وهي
حالة الإقناع بأنها ستصبح مجال أفضل مع التعاون أو أن تكون الخلق أكثر قطراً
وتحديداً مما كانت عليه أثناء التعاون مع الدول الأخرى (1)

وعليه ترى الواقعية الحرة أن التعاون الدولي أمراً متوقفاً بل وقائماً فعلياً
غير أنه لا يحد من مجموعة من المتغيرات أهمها الطبيعة التنافسية وسواد المنطق
الأساسي في معالجة المسائل العالقة غير أنه لا يبلغ التعاون سواداً إلا عاملاً أو
جزئياً.

ما ^{يجعل} ~~يجعل~~ على التعاون صعباً بالدرجة الأولى هو عاملين أساسيين
الأول: الصعاب النفس بين الأطراف المتعاملة، الثاني: شبهة المكاسب وإيهام
الزائد بما من طرف الوحدات الدولية، فكل طرف يسعى بيده إلى إيهاماً أو توسعاً بالمكاسب أكثر
من التعاون في حد ذاته، ولأن الدول دائماً تسعى لتحقيق أفضل من المكاسب
فإن التعاون سيكون دائماً صعباً لتحقيق أو حتى فطحة عليه. ويستند الواقعيون
في هذا الطرح على نموذج (عضلة السمكة)

ثالثاً بالدرجة الأولى هو التعاون له دور معين في ظل حالة القوي
وعدم الاستقرار التي تهدد الدول في حالة ما إذا لم تتعاون مستقبلًا، لأن إيهاماً عدم
التعاون انشواً الكثير من الاتعاب.

لهذا بالدرجة الأولى الواقعية صفة عامة حتى وإن أخطت تفسيرات
منظمة وظاهرة التعاون الدولي، إلا أنها صيغة الأنتق ووضعت نصيباً جديدة
للتعاون هي العلاقات الدولية من باب الإضمان التي تحدثت عنها عند استخلاص
تفسيرات التعاون الدولي بالدرجة الأولى إلى أنها فئدت مسألة التعاون، وحصرتها
تسطراً تلياً كالدولة على أهدافها البعيدة والأشبه برغم تغير العوامل والظروف الدولية

4. المقاربات النظرية المؤطرة للتعاون الدولي :

مقتضى التعاون الدولي كظاهرة في العلاقات الدولية يصاحبه اشتداد من قبل العديد من الدراسات والنظريات، مما هذه القطعة شبي ان يشير الى ان التعاون الدولي كظاهرة في العلاقات الدولية لا يمكن تجنب انتفاء الحديث عن النظرية في العلاقات الدولية ذلك ان محل نظريات العلاقات الدولية قد شارك بشكل أو بآخر لجهل خصائصها الفريدة لعلاقات الدولية إجماسوا وكان مخرجات الحرب أو الوفاق السلام، ولأن التعاون صواباً للمظاهر الدولية فإن الجوانب السالبة قد تم تجاهله من طرف عديد النظريات التي يمكننا من خلال هذه التوقف من المخاطرة بجمتها وسارتها والتي يمكن تقسيمها الى مايلي :

أولاً: المنظر الواقعي والتعاون الدولي .

- لقد هيمت النظرية الواقعية على محل نظريات العلاقات الدولية خاصة في القدر الأخير من القرن الماضي وما تلاها من الالفين الثانية، بالسياسة للواقعيين فالفرضي الدولية تفرز من المنافسة والصراع بين الدول، وتخدم استخدام أو اللجوء الى التعاون الدولي حتى عندما يتقاطع ويتبادل المصالح المشتركة كما بالسياسة أيضاً لهذه النظرية بيان المؤسسات الدولية غير تادرة على التحقيق من آثار الفوضى الدولية التي تصيد التعاون ما بين الدول كما تعرض الواقعية الجانب السارومي للقليل القائل بصياغة مشهد التعاون الدولي وفقدان المؤسسات الدولية (1).

و كما لا يخفى على أحد فإن النظرية الواقعية تجمع تياراً فكرياً (القليديون) والجدد قد حاولت التكيف مع الطسيدات الدولية، غير ان المنطلقان الفكري يعين تانبه في تفسير حركية العلاقات الدولية، فالواقعيون التقليديون يرون بأن التصير الدول كالمسير تماماً تنطلق عنية نظرية في السيطرة على باقي الدول، وهو ما يؤدي دائماً الى إهدات المصادر والحروب التي ^{تجمل} تقه بعض الثقات فيما بين الدول المثل اليفالاً (2).

1) Joseph M. Grieco - Anarchy and the limits of cooperation: a realist critique of the newest liberal Institutionalists, International organization vol. 42 no3 (summer, 1988) pp. 485-507

في إطار تفسير العلاقات شمال جنوب فظهر المنظور الاشتراكي بشكل أكثر قوة لتحليل هذه العلاقة التي وصفتها بكوبن في علاقات تبعية التي بدأت من خلال سيطرة قوى الاستعمار على هيكل النظام الدولي وقررت فلسفة التقسيم الدولي للعمل الذي انقسمت له الدول من هذا المنطلق ثم الاشتراكية المحيصة في المنظور الماركسي أن التبعية هي أساس التحالف الناتج عن العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب أي عدم اتاحة علاقات التغيرات.

تحلل أيضاً الماركسية دور التنمية في التعاون في ظل نظام الاستعمار الجديد وذلك من خلال جعل التعاون أحد من الوسائط الإقتصادية المهيمنة. مثل الفرقن وهو في الحقيقة (فتح الديون) والسيارات التجارية الذي ترمى فيه تيارات غير متكافئة، الإستثمار الأجنبي هو تمكين للمشركات المتعددة الجنسيات في الدول وهذا الأساس للتعاون بالسياسة الماركسية هو في حقيقة الأمر أداة ووسيلة للتمكين للأمة بالذات.

وهي ذات الإطار وحسن لا تلهم النظرية الاشتراكية أو الماركسية كونها عاجزة عن تقديم تفسير للظاهرة التعاون الدولي فقد طرحنا يدائل أخرى لطبيعة العلاقات السابقة مثل التعاون بين البلدان الاشتراكية، حيار (جنوب جنوب) أو (شرف جنوب) أو حيار جنوب جنوب بين الدول النامية و حيار الاستقلالية (إعطارد على الذات) هذه الحيارات التي لم تحتمل على أساس يدائل عن التبعية وتكون على شاكلة "التعاون الدولي الاشتراكي" (11) ومد مثل هذا الطرح نظراً لفشل النموذج الاشتراكي بشكل عام.

إن المآرج الفلسفية المتصار لها سابقاً تختلف عن بعضها البعض من حيث الإقتراعات المعيارية المتعددة بطبيعة النظام الدولي كنظام إقليمي ومع ذلك فإن النظام الدولي في رعيمة مستمرة للتغير وتنا باستمرار لظواهر جديدة تستدعي دائماً التفسير من جديد إما بإبتكار نظريات ومآرج جديدة أو إعادة تأهيل تلك الموحورة وهذا هو الحال الموجود خصوصاً أمام التراكم المذهل للظواهر الدولية.

ibid, p 311

١ - أن التعاون هو الطريق الأفضل لبناء الإستقرار والسلام الدوليين

٢ - أن التعاون في المجال الإقتصادي يؤدي بالضرورة إلى التوافق السياسي والأمني .

٣ - أن التعاون الإقليمي يؤدي بالضرورة إلى التعميم على المستوى العالمي لسبل ووسائل دونهما نظرياً ومجالاً آخرى .

٤ - أن التعاون الدولي يبدئاً بمسائل والمشاكل العابرة للحدود (الأمم المتحدة) ثم يتعمم

إلى مسائل أعمق (الاتحاد والقوى والصياغة الخارجية) من خلال إعادة إنتاج التجربة نفسها ضمن آلية التوسع

البراهيم الماركسي والتعاون الدولي

من خلال هذا البراهيم نفهم العلاقات الدولية من خلال العلاقات الإقتصادية، وذلك من خلال الصراع الطبقي وداخل المجتمع الواحد من خلال نظام التبعية بالنسبة للدول على المستوى العالمي، هذه صالحة إلى نظام السوق والتنمية غير المتوازنة بين الدول تتطوّر الماركسية للعلاقات الدولية، على أنها علاقات أزماتية سواء كانت إقتصادية أو سياسية، أي بولوجية أمتنا صالحة في النظام الرأسمالي البرالي، وبالتالي نحن كل هذه الشارقات والأزمات تنبئ التحول إلى النظام الإشتراكي ~~مستقبلنا~~ (١)

من خلال ما سبق نفهم التعاون الدولي في إطار المنظور الإشتراكي، الماركسي نقيضاً ما ذهب إليه النظريات السابفة التي تركز بالأساس على مبدأ المصلحة والمساومة التي تتجاهل كثيراً مصالح يأتي الدول الأقل قوةً، وبالتالي بالتعاون الدولي من خلال المحاربة الماركسية أو الإشتراكية، يكون مبنياً على علاقات متساوية، الذي يعكس بالأساس قوة العلاقات المختلفة بين الدول التي تسعى إلى تخفيف مصالح الشعوب عامةً. حينئذ المنظر الإشتراكي في العلاقات الدولية سيهد إلى فكرة سيادة الشعب، وهو ما يعكس إلى حد بعيد تجاهل المنظر الإشتراكي لدور العوامل السياسية والإقتصادية في الدفع نحو التعاون الدولي (٢)

1) Political Theory of development. p 30

2) Ibid. p 30

المبادلة بين الدول وذلك بإلزامها على المبادي أو القواعد والنظرية الدولية
والمنظمات العالمية رغم إقرارها بقوتها النظام الدولي. (المذكورة ص 808)
تتطلب الميراثية (أو المؤسساتية الجديدة) شروطاً أساسية للقيام
بالنظام الدولي -

1 - أن يكون بين الفاعلين من الدول وغير الدول مصالحةً مبادلةً
يمكن تحقيقها فقط من خلال التعاون
2 - أن محل مؤسسة النظام الدولي ذات تأثير أوسع وقوي على الدول

بإضافة ذلك إلى ذلك ستعزز هذه الدراسة للقضاء على العنصر والحد من الفوضى
العلاقات الدولية هي العوامل المعروفة للتعاون الدولي ضرورة أن تعمل الظروف
المؤدية على إيجار مؤسسات وخلق أنظمة وقوانين التي من شأنها أن تزيد من
فرص التعاون. خاصة وأن الأنظمة يدل على أن التعاون ممكن رغم الفوضى
التي لا تعيق التعاون وتجعله مستحيلاً بل تجعل تحقيقه صعباً. وهو الأمر الذي
يمكن أن يحقق في وجود الأنظمة المنظمة لتفاعلات الدول الدولية (المذكورة ص 809)

تمت الميراثية أيضاً أن المؤسسات الدولية هي أدوات قادرة على إنتاج تعاون
أكبر. حيث أن باب المساعدة الدول للتعاون على ترميم الأمانة عن طريق
ستصبح ترك المصالح الأينية لصالح تواجد أكبر من التعاون الدائم مثلما هو
الحال في "عمل وكالة الطاقة الذرية" وتهدون النقد الدولي "

بالنسبة للطريقة - وهي أبرز مميزات الميراثية الجديدة - ترى التعاون الدولي
يكون أكثر تركزاً في العلاقات الدولية من حيث أن الوسائل التقنية الحديثة والنمو
الإحصائي واطشاكل الجماعة والبيئية على المستوى الإقليمي والدولي سته
أكثر الأشياء الدائمة للتعاون الذي رأى ظهور المنظمات الدولية هو في الحصف
كثيرة لرعية الرأي العام العالمي كما أنما أي الوظيفية ترى بأن هذه المنظمات
التي تتعهد بإيجاد التقارب بين الدول والشعوب وكل هذا سيهيئ من عملية بناء السلام
ما يمكن الإشارة إليه حول المنظمات الرئيسية للوظيفية فيما يخص نظرية
إلى التعاون فيما يلي =